الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.8

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
29 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميرو (نائب الرئيس) . . . . . (جمهورية تترانيا المتحدة)

المحتويات

البند ٢٥: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-54770X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد تالبوت (غيانا) تولى السيد ميرو، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٢٥: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) **الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة** (تابع) (A/67/93-E/2012/79, A/67/94-E/2012/80, A/67/320-E/2012/89 و A/67/516/1)

(ب) **التعاون فيما بين بلدان الجنوب** (تابع) (A/67/39 و A/67/208)

١ - **السيد هيرليهي** (أيرلندا): قال إن وفده يرغب في إبراز أربع مسائل. أولا، لا يستطيع بلد أو وكالة من وكالات الأمم المتحدة التصدي لتحديات التنمية على انفراد في الوقت الراهن. ومن الضروري قيام شراكة مبتكرة عالية الجودة وعابرة للحدود الوطنية والتنظيمية، تشمل الأطراف الفاعلة من غير منظمات الأمم المتحدة، من أجل الاستفادة من الخبرات والأصول. وتعد البرامج التي تنفذ في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، من قبيل رفع مستوى التغذية، مثالا لفوائد تبادل أفضل الممارسات والمعارف والمعلومات.

٢ - ثانيا، يتسم التقييم القائم على النتائج بأهمية شديدة فيما يتعلق بترجمة الموارد المالية والبشرية إلى برامج أكثر فعالية. ومن شأن التقييمات النوعية على المستوى الوطني أن تحسن قدرة الأمم المتحدة على تخصيص الموارد لمقابلة احتياجات وأولويات البلدان بفعالية أكبر، وكذلك قدرتها على تقدير قيمة مساهمتها في سياق النتائج الإنمائية الوطنية.

٣ - ثالثا، تتسم كفالة المساءلة على نطاق المنظومة بأهمية كبرى، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الشاملة. وتضرب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بما لديها من مجموعة أدوات لمعالجة انعدام المساواة بين الجنسين، مثلا جيدا لنهج يجعل منظومة الأمم المتحدة بأكملها خاضعة للمساءلة.

٤ - وأخيرا، أكد المتحدث التزام الأمم المتحدة القوي تجاه البلدان في حالات ما بعد النزاع، قائلا إن تعزيز التعاون وسط دوائر الأمم المتحدة المختلفة ضروري لتعظيم نتائج مساهمة المنظمة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والعمل العسكري والسياسي.

٥ - **السيد سول كيونغ هون** (جمهورية كوريا): قال إن تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/67/320-E/2012/89) يوفر إرشادات مفيدة بشأن وضع إطار جديد للسياسات قبل حلول الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ ولما بعده.

٦ - وقد آن الأوان لأن تزيد الأمم المتحدة حجم مشاركتها مع الشركاء الآخرين. وتستطيع المنظمة، من خلال تطويع ميزاتها النسبية، أن تؤدي دورا رائدا في الجمع بين الأطراف الفاعلة المختلفة. ومن شأن رفع الكفاءة وزيادة الفعالية أن يعززا قيمة النقود ويساعدا في تصحيح اختلال التوازن المتزايد بين الموارد الأساسية وغير الأساسية.

٧ - وقال المتحدث إن المبادرة الرائدة بشأن ''توحيد الأداء'' مثال جيد لبرمجة التنمية، وينبغي صقلها وإدماجها في عمليات الأمم المتحدة الإنمائية في مجملها. وشدد على ضرورة تحديد المساءلة وفقا لحالة كل بلد مع زيادة التنسيق بين المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، فضلا عن تحسين ممارسات العمل داخل وكالات الأمم المتحدة. ومن الضروري وجود مستوى مماثل من الشراكة التنفيذية بين

الأمم المتحدة والهيئات التي تعمل في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتمثل الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول ذات الأوضاع الهشة، التي اعتمدت في المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، في بوسان، في عام ٢٠١١، مخططا تجريبيا مفيدا.

٨ - وأعرب المتحدث عن موافقة وفده على التوصية الواردة في التقرير بشأن تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرمجة العادية للأنشطة التنفيذية. وينبغي أن تعظم المنظمة الاستفادة من معارف البلدان المتوسطة الدخل في مجال تنمية القدرات، كما يجب احترام المبدأ الأساسي للملكية القطرية والشفافية.

٩ - **السيد ليون غونزاليس** (كوبا): قال إن الدول المتقدمة تستخدم الأزمات العالمية الراهنة ذريعة للحد من تمويل التنمية، وبخاصة توفير الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، على الرغم من القرارات ونتائج المؤتمرات العديدة التي تصدر. وعلى الرغم من الدعوة الموجهة إلى البلدان المتقدمة النمو، في القرارين ٦٢/٢٠٨و ٦٤/٢٨٩، كي تخصص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، لم يشر تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات إلى هذا الالتزام الحيوي.

١٠ - وأكد المتحدث مجددا رأي كوبا بأن الموارد الأساسية هي حجر الزاوية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وهناك حاجة ماسة لمعالجة اختلال التوازن المتنامي بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، بدون فرض شروط على المساعدة الأساسية أو إغماط حق البلدان المتلقية في تحديد أولوياتها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تظل الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية، المحددة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، موضع احترام. ولا ينبغي أن يُرى في قيام التعاون بين بلدان الجنوب بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له في السياق الدولي الأكبر للتنمية، الذي لا يزال احترام السيادة الوطنية فيه من الضروريات. ويتعين أيضا أن تقدم الدول المانحة والأمم المتحدة مزيدا من الدعم للتعاون الثلاثي.

١١ - وأعرب المتحدث في ذلك الصدد، عن اتفاق كوبا في الرأي مع الأمين العام بأنه يتعين تعزيز نظام المنسقين المقيمين، وعن قناعتها بأن التوصية ٣٦ (أ) '١' من تقرير الأمين العام يجب أن تعكس لغة القرار المنقول عنه بشكل دقيق (أي الفقرة ٨٩ من قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨). وينبغي أن تهيئ اللجنة لتولي تلك المسؤولية بالتناوب وسط ممثلي الوكالات والصناديق والبرامج المختلفة العاملة في هذا المجال. ومن شأن وجود نظام للتناوب أن يساعد كيانات الأمم المتحدة في الميدان على فهم أولويات البلدان المستفيدة، وأن يتيح لها كذلك مزيدا من الوقت لتعبئة الموارد المناسبة.

١٢ - **السيد وولف** (جامايكا): قال إن جامايكا، وهي من البلدان المتوسطة الدخل التي استفادت من حضور برامج الأمم المتحدة في الميدان، لها تجربة ذاتية في مجال كفالة اتساق الأولويات الإنمائية الوطنية مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشدد على ضرورة توفير تمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به ويتسم بالاستقرار للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل الأساسي، الذي انخفض في السنوات الأخيرة. ومن الضروري أيضا معالجة اختلال التوازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي، كما تجب المحافظة على السمة العالمية الأطراف للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأنها تقدم في هيئة منح، بجانب كونها متعددة.

١٣ - وينبغي، في ذلك السياق، عدم الاندفاع إلى اعتماد مبادرة ''توحيد الأداء'' بوصفها آلية رئيسية لإشراك الذراع

الإنمائية للأمم المتحدة. بل ينبغي أن ينصب التركيز على تحديد أفضل نموذج لكل بلد على انفراد. ومع أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أصبح عنصرا رئيسيا في سياق التنمية بوجه عام، فإنه يتعين النظر إليه باعتباره مكملا للعمل الإنمائي التقليدي وليس بديلا عنه، بما في ذلك التعاون الثلاثي.

١٤ - وأعرب المتحدث عن تأييد جامايكا لقرار الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بشأن تحويل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مكتب للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تابع للأمم المتحدة.

١٥ - **السيد وانغ مين** (الصين): أشار إلى أن ١,٤ بليون شخص لا يزالون مهددين بالفقر والجوع، وعليه يجب أن يكون الهدف الأساسي من الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة هو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حينها. وقد أدى عدم استواء هيكل الموارد وتشتتها إلى تقويض فعالية عمل منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها. وينبغي أن يعتمد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات نهجا مزدوجا، بزيادة إجمالي مبلغ التبرعات الأساسية وتحسين نوعية الموارد غير الأساسية. وينبغي أن يؤكد أيضا أهمية بناء القدرات. ومن الضروري أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بشأن تقديم المزيد من المساعدات، وبخاصة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، حسبما جاء في برنامج عمل اسطنبول.

١٦ - وبينما قد يتطلب الأمر إجراء تعديلات، مع إمكانية تحسين الكفاءة، فإن الإصلاح ليس غاية في حد ذاته. وينبغي أن يتجنب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي فرض نموذج مفرد في تقييم تأثير مبادرة ''توحيد الأداء''، وعليه بالأحرى أن يستفيد من خبرات البلدان الرائدة من أجل تصميم مساعداته المستقبلية على نحو أفضل.

١٧ - وفي ذلك السياق، يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلة قيمة لتعزيز المزايا النسبية للبلدان النامية، لكن ينبغي ألا يقلل من قيمة الدور الرائد للتعاون بين الشمال والجنوب.

١٨ - **السيد بن ملوك** (المغرب): قال إن التغييرات في مشهد التنمية العالمية منذ الاستعراض الأخير، والتأثير الاقتصادي لأزمات الأغذية العالمية، يثيران تحديات جديدة للبلدان النامية. ويتعين على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يكثف الجهود من أجل كفالة تمكن بلدان الجنوب من تقليص أوجه التفاوت المتبقية بينها، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، في ظل ما تبقى من سنوات قليلة على الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تضاعف وكالات الأمم المتحدة الإنمائية جهودها لمساعدة البلدان على تحقيق تكامل خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وطرح نموذج حقيقي للتنمية المستدامة، مواصلةً لتعزيز أهداف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وينبغي منح الأولوية للمناطق الأشد فقرا. ونظرا إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من فقراء العالم سيعيشون في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥، حسبما ورد في تقرير الأمين العام (A/67/320, الفقرة ٩)، يتعين على الأمم المتحدة زيادة حجم مساعداتها الأنمائية للدول الأفريقية.

١٩ - وينبغي تركيز الاهتمام بوجه خاص على البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية، والتي تحتاج إلى دعم كاف من أجل الاستجابة لمطالب شعوبها وتنفيذ برامجها للإصلاح والانتعاش الاقتصادي. ويجب أيضا توفير الدعم للبلدان ذات الدخل المتوسط على أساس أولوياتها الإنمائية.

٢٠ - وعلى الرغم من زيادة المساعدة المتاحة للتنمية بوجه عام، انخفض الدعم الأساسي من ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٠. ولن تستطيع الأمم المتحدة

تحقيق أهدافها أو إنجاز مهامها، ما بقيت الفجوة بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. لكن التحديات طاغية. ويجب أن تكفل الأمم المتحدة توفير تمويل موثوق ويمكن التنبؤ به للأنشطة التنفيذية، وتحفظ حيادها وتبسط إجراءاتها، وتساعد على بناء القدرات الوطنية للبلدان المستفيدة بغرض معالجة مسائل الفقر والأمن الغذائي وتغير المناخ والتعليم والمسائل الجنسانية.

٢١ - ومن ناحية أخرى، أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من العناصر الهامة للتعاون الدولي. ويمثل حضور منظومة الأمم المتحدة على الأرض ميزة قد تساعد البلدان النامية على الاستفادة القصوى من مثل هذه المبادرات والشراكات.

٢٢ - **السيد خوجا (ألبانيا)**: قال إن الأمم المتحدة في حاجة لتحسين التنسيق وإزالة التشرذم على المستوى القطري، كي تحافظ على وضعها المهيمن في مجال التنمية الدولية. ولدى ألبانيا خبرة ذاتية فيما يتعلق بمحاولات مبادرة ''توحيد الأداء'' الرامية إلى معالجة اختلال المساعدات القطرية التي تحدد حسب احتياجات البلد المعني من حيث المستوى والنوعية، مع تعزيز تأثير جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل، وذلك لأنها واحدة من ثماني بلدان رائدة في مجال تطبيق المبادرة.

٢٣ - وتتيح المبادرة فرصة اختبار آلية جديدة لتفويض السلطات ولامركزتها في مجالات التخطيط والبرمجة والتنفيذ. وقد ازداد عدد البلدان التي تطبق المبادرة الآن إلى أربعة أمثاله، وهي تمثل طائفة واسعة من الدول الأعضاء.

٢٤ - واتضح بجلاء بعد مرور خمس سنوات، ومن خلال التقييمات الداخلية و المستقلة، أن البرنامج جدير بالتطبيق على أوسع نطاق. وقد كانت المرحلة التجريبية ناجحة وينبغي أن تصبح جزءا ثابتا في مجموعة الأدوات الإنمائية المتاحة لجميع البلدان، حسب الطلب، على نحو ما أوصت به الوثيقة الختامية للمؤتمر الحكومي الدولي الخامس الرفيع المستوى المعني بمبادرة ''توحيد الأداء''، الذي عقد في تيرانا، في حزيران/يونيه. وعليه، لا ينبغي أن يؤخذ التنفيذ الكامل لنظام المساءلة وإدارته باعتباره وسيلة لتعزيز دور المنسقين المقيمين.

٢٥ - **السيد غوفرين** (إسرائيل): قال إن الأمم المتحدة هي التي رسمت الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، ولذا تحتاج إلى أن تقيم ليس فقط التحديات المتزايدة بل وفرص التصدي لها أيضا. وأشار على وجه الخصوص إلى تعدد الأطراف الفاعلة في مجال التنمية وانتشار التكنولوجيا على نطاق العالم، قائلا إن أثرها في إحداث تغيير نوعي سيكون عظيما.

٢٦ - وقد اكتسبت إسرائيل، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومن خلال زياراتها الميدانية لمناطق معينة، بما فيها منطقة القرن الأفريقي، خبرة ذاتية في مجال التحديات الهيكلية التي تواجه تلك الوكالات سواء على الصعيد القطري أو على نطاق المنظومة.

٢٧ - واستنادا إلى تلك التجربة، ونظرا إلى أن إسرائيل تتأهب للانضمام إلى المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام ٢٠١٣، فهي ترغب في أن توصي بأن تؤكد الأمم المتحدة أهمية نتائج عملها وتأثيره، عن طريق زيادة الاستثمار في التقييم والإبلاغ، ومن خلال إدخال معايير مشتركة للابلاغ عن النتائج على نطاق الوكالات كذلك. وقد أثبتت مبادرة ''توحيد الأداء'' التجريبية فعاليتها كأداة لمعالجة المسائل الشاملة، كالمساواة بين الجنسين ووفيات الاطفال ضمن البرامج المحددة لكل بلد. إلا أن أثرها سيتعزز إذا عولجت مشكلة المساءلة على المستويات العليا في البلدان المستفيدة من البرامج، من خلال

إدماج العمل بطريقة ''توحيد الأداء'' في برامج مشاركة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بما في ذلك تحديد مصادر التمويل المستدام.

٢٨ - وبالمثل، حدت من قدرة نظام المنسقين المقيمين لهذه البرامج المسارات المنفصلة للمساءلة في الوكالات والسمة الطوعية لوظيفة التنسيق. ويتعين تعزيز دور المنسقين المقيمين وتوسيع نطاقه ليشمل التنسيق المعزز مع البلدان المستفيدة من البرامج وجماعة المانحين والأطراف الفاعلة في مجال الإغاثة في حالات الكوارث. وقد أشارت الأفرقة القطرية أيضا إلى ضرورة تحسين الحاجز الوقائي بين دور المنسق المقيم بوصفه ممثلا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلا للأمين العام في آن واحد.

٢٩ - **السيد سينهاسيني** (تايلند): قال إنه بالرغم من أهمية تسريع الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، يتعين على اللجنة أيضا أن ترمي إلى أبعد من ذلك الموعد النهائي وتجري تعديلات مناسبة على خطة التنمية المستقبلية.

٣٠ - ولا يزال تعزيز اتساق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية على قدر كبير من الأهمية لنجاح البرامج. وأعرب المتحدث في ذلك الصدد، عن ترحيب تايلند بمكتب الأمم المتحدة الجديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبار أنه سيشكل خطوة هامة طال انتظارها تجاه تعزيز دور الأمم المتحدة في تعميق وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ قائلا إنه يتعين منح المكتب ما يكفي من الموارد لتنفيذ مهام ولايته. وأعرب أيضا عن سرور وفده بإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية في تايلاند للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ومن المهم كفالة استعداد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للاستفادة الكاملة من آليات الدعم الجديدة متى ما أتيحت.

٣١ - **السيد لي هواي ترونغ** (فييت نام): قال إن فييت نام كانت من البلدان الثمانية الأصلية في مبادرة ''توحيد الأداء'' التجريبية، التي استندت إلى برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة الذي كان قيد التنفيذ بالفعل في بلده خلال فترة إعادة البناء والإصلاح بعد الحرب. وإذ تدرك فييت نام الميزة النسبية لمنظمات الأمم المتحدة، فقد أدمجت أهم خصائص المبادرتين، ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' و ''توحيد الأداء''، في إطار عملها الإنمائي، كوسيلة لتحقيق أقصى قدر من النتائج من الموارد الداخلية والخارجية معا. ومن شأن تعزيز تنسيق واتساق أنشطة الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي أن تزيد من تحسين الفعالية.

٣٢ - واشتملت التدابير التي نفذت بالفعل على صندوق لخطة واحدة بغرض تيسير تعبئة التمويل غير المخصص والمتعدد السنوات، وتعزيز مسؤولية المنسق المقيم، وتطبيق مجموعة واحدة من الممارسات الإدارية، والتخطيط لبناء دار خضراء واحدة للأمم المتحدة. ومن الضروري توفير موارد كافية لكفالة تحقيق نتائج تتناسب مع الجهود التي تبذلها فييت نام وشركاؤها في التنمية في مجال الاستثمار في التخطيط الاستراتيجي، من أجل تعزيز الملكية الحكومية وتعزيز أهمية وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما الأفرقة القطرية.

٣٣ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): قال إن أقل البلدان نموا هي الأكثر تضررا بسبب تعدد الأزمات العالمية، ولا سيما تأثير تغير المناخ، على الرغم من التحولات الإيجابية التي طرأت على المشهد الإنمائي بصفة عامة. ومع أن ملايين الناس قد خرجوا من دائرة الفقر، لا يزال قرابة بليون شخص على نطاق العالم يعانون سوء التغذية، كما ازداد العدد الفعلي للفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال العقدين الماضيين. ويتعين أن تتحلى أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من

أجل التنمية بالمرونة والمزيد من القدرة على الاستجابة، كي تلبي الطلب المتنامي.

٣٤ - وقد أضر اختلال التوازن غير المسبوق بين الموارد الأساسية وغير الأساسية بالقدرة على التنبؤ بالمساعدة الإنمائية وكفالة استدامتها واتساقها مع الأولويات الوطنية. وتسبب الأجل القصير للموارد غير الأساسية، فضلا عن تخصيص الموارد وما يتخذه المانحون من إجراءات خاصة، في تفاقم تجزئة الموارد وزيادة تكاليف المعاملات.

٣٥ - وتعثر التقدم المحرز في ذلك الصدد بسبب اختلاف إجراءات التمويل والتقييم على نطاق الوكالات والصناديق والبرامج، وجراء القواعد والأنظمة المعمول بها في المقر. وأتاح الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات الفرصة لمجابهة هذه التحديات باستخدام معالجات محددة. وتُمثل إعادة التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وكذلك تحسين نوعية الموارد غير الأساسية، والتقليل من تخصيص الموارد، ومواءمة الاحتياجات، خطوات أساسية لن تؤدي فقط إلى تحسين الإنجاز على الصعيد القطري، بل وإلى تعزيز شرعية دور الأمم المتحدة في مجال التنمية على الصعيد الدولي.

٣٦ - وتشمل التدابير العاجلة الأخرى تعزيز نظام المنسقين المقيمين؛ وتوحيد البرمجيات، وإجراءات فك الأموال ونُهج الرصد والتقييم في المقر؛ وإصلاح إدارة شؤون المنظومة؛ وتقييم تفويض السلطات على المحورين الرأسي والأفقي وسلطة صنع القرار للمكاتب القطرية.

٣٧ - وقد أفلحت إثيوبيا، وهي واحدة من الدول التي تطوعت لتنفيذ مبادرة ''توحيد الأداء''، في تحقيق الاتساق الكامل بين خطتها للنمو والتحول وبين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في محاولة لتحقيق النجاح في مجال مكافحة الفقر.

٣٨ - **السيد غومينديي** (موزامبيق)، قال إن المشهد العالمي للتعاون الإنمائي قد تغير جذريا منذ آخر استعراض شامل لسياسات الأنشطة التنفيذية (٢٠٠٧). وبناء على ذلك، فإن تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات مفيد لما يتضمنه من توصيات بشأن تعزيز جدوى منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها. وأعرب المتحدث عن ارتياح وفده لأن وتيرة نمو المساهمات المقدمة لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية خلال السنوات الخمسة عشر الماضية كانت أسرع من نمو مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وأعرب عن أمله في أن تتحسن إمكانية التنبؤ بتقديم الموارد الأساسية.

٣٩ - وقد عززت مبادرة ''توحيد الأداء'' إنتاجية الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة وموزامبيق من أجل التنمية، بوسائل تشمل تشجيع البرامج المشتركة والتنسيق فيما بين الوكالات، الشئ الذي ساعد على معالجة التحديات في مجالات من قبيل الحماية الاجتماعية وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والتغذية والأمن الغذائي والحد من أخطار الكوارث. وينبغي مواصلة تعزيز دور المنسقين المقيمين، تماشيا مع نتائج التقييم المستقل لمبادرة ''توحيد الأداء''،بغرض رفع الكفاءة على الصعيد القطري. ولاحظ المتحدث مع الارتياح الاستنتاج الذي خلص إليه تقييم المبادرة، بأنها عززت الملكية الوطنية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - ونظرا إلى أن المبادرة قد استوفت أغراضها التي من أجلها أطلقت، أعرب المتحدث عن تطلعه إلى أن يتفق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات مع التقييم المستقل للمبادرة بشأن ضرورة استمرار المبادرة مع التركيز على النتائج ذات الصلة في الوقت الراهن. وينبغي أن يكون رصد النتائج وتسجيلها وبناء القدرات ودعم

السياسات هي أولويات الجيل الثاني لمبادرة ''توحيد الأداء''.

٤١ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضرب من التعبير عن التضامن بين البلدان على أساس خبراتها وأهدافها المتبادلة. وقد طرأ على التعاون الإنمائي تغير كبير في السنوات الأخيرة، ونتج عن ذلك نشوء تحديات أمام جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البلدان النامية، واكتساب أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية أهمية بالغة في المرحلة الراهنة.

٤٢ - وتوجد الآن مجموعات متنوعة من الجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية، لها نُهج مختلفة تجاه التعاون من أجل التنمية. وتنظر موزامبيق إلى الشركاء بصفة عامة من الإحالة إلى الفئات التقليدية للتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، علاوة على التعاون الثلاثي؛ وهي أنواع متكاملة من التعاون. وفي بعض الحالات، يشترك عدة مانحين في تنفيذ مشاريع محددة بصورة جماعية. وعلى سبيل المثال، نفذت موزامبيق مشروعا للتنمية الريفية والزراعية بالتعاون مع البرازيل، البلد المانح غير التقليدي، الذي وفر المعارف والتكنولوجيات، ومع اليابان، البلد المانح التقليدي، الذي وفر الموارد المالية والتقنية.

٤٣ - **السيد زان** (ميانمار): أشاد بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لدعمه الجهود الإنمائية الوطنية، وبالإسهام الضخم والواسع النطاق لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية. ومع التسليم بالمزايا النسبية لمختلف الكيانات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، قال المتحدث إن الملكية الوطنية لعملية التنمية ينبغي أن تظل مبدأ توجيها يُسترشد به في مجال الأنشطة التنفيذية، التي يتعين تنفيذها بناء على طلب البلدان المستفيدة ووفقا لأولويات سياساتها الإنمائية.

٤٤ - ويشكل تحسين حالة موارد الجهاز الإنمائي أحد الشواغل الرئيسية. إذ يتعذر بدون توافر الدعم المالي المناسب فعل شئ ذي بال لتعزيز قدرة الجهاز أو رفع كفاءته أوتعزيز المساءلة فيه. ونظرا للانخفاض الشديد في الموارد، حثت ميانمار البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة المالية.

٤٥ - وعلى الرغم من إدراج ميانمار في عداد أقل البلدان نموا، فهي لم تحظ بتنفيذ برنامج قطري من البرامج العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طوال السنوات العشرين الماضية، و لم تتمكن لذلك من الاستفادة بشكل كامل من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن ميانمار لم تتلق سوى ٧ دولارات للفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٠، مقارنة بمبلغ ٣٤ دولارا لفييت نام و ٥٢ دولارا لكمبوديا و ٦٧ دولارا لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وهي لذلك تحتاج إلى زيادة كبيرة في المساعدات لتعويض الوقت الضائع، وبخاصة في ظل تحولها نحو الديمقراطية وحاجتها الماسة للمساعدة في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات المؤسسات العامة من أجل تنفيذ عملية الإصلاح.

٤٦ - ودفعت الإصلاحات التي نفذت حتى الآن الدول المانحة إلى تغيير سياساتها تجاه البلد و تخفيف القيود، لتمهد الطريق لاستئناف الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها الجهاز الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية. وتأمل ميانمار في أن تزيد الأمم المتحدة المساعدة وتوسع نطاقها، بغرض تيسير عملية الإصلاح وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشعب ميانمار، بالتشاور التام مع الحكومة وشركائها في التنمية.

٤٧ - وأعرب المتحدث عن ترحيب ميانمار بقرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بشأن استئناف العملية العادية للبرنامج القطري الخاص بميانمار للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وأعرب عن تطلع البلد لزيادة مساعدة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعالجة

الأولويات الوطنية، بما في ذلك التعداد الوطني للسكان المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٤، ومكافحة المخدرات والحد من الفقر وإدارة أخطار الكوارث الرشيدة. وقال إنها تتطلع أيضا إلى الدفعة الإضافية التي ستنتج عن إلغاء القيود المتبقية، التي تعرقل التجارة والاستثمار والمعونة. وأخيرا، أكد أهمية تعزيز التنسيق من خلال مواصلة تعزيز نظام المنسقين المقيمين وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والخدمات الإدارية المشتركة على الصعيد القطري.

٤٨ - **السيد علي باباي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات يتيح فرصة فريدة لتقييم فعالية الأنشطة الانمائية للأمم المتحدة وكفاءتها واتساقها وتأثيرها؛ وتحديد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات على نطاق المنظومة؛ وإعادة تأكيد الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية المستدامة.

٤٩ - ويعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب تعبيرا عن التضامن والاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي، ويحتاج من ثم إلى دعم منظومة الأمم المتحدة. ويستند التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى السيادة الوطنية والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وتبادل المنافع وأفضل الممارسات.

٥٠ - وأعرب المتحدث عن ترحيب وفده بالقرار الذي صدر مؤخرا بشأن إعادة تسمية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتصبح مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعن تطلعه إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز موارد المكتب البشرية والمالية. وأعرب عن أمله في أن يتناول التقرير المقبل للأمين العام، الذي سيقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ذلك الموضوع.

٥١ - وأضاف أن بلده حقق تقدما سريعا ولديه إمكانية تحقيق نمو مستقر بخطى ثابتة. كما أقام علاقات تعاون ودي ووثيق مع بلدان أخرى من الجنوب. غير أن الروابط الاقتصادية لم تنم على قدم المساواة مع العلاقات السياسية بسبب انعدام الهياكل الأساسية. ومع ذلك، ساهمت جمهورية إيران الإسلامية في تنفيذ مشاريع في بلدان نامية عديدة.

٥٢ - **السيد تشارلز** (ترينيداد وتوباغو): أعرب عن قلق بلده لتدني الموارد الأساسية للتنمية وعدم التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية واستمرار عدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وعن رورة زيادة تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويتعين الحفاظ على حياد تلك الأنشطة وسمتهاالتعددية وقدرتها على العمل بمرونة وانسجام وفعالية وفقا للخطط والأولويات الوطنية.

٥٣ - وتستضيف ترينيداد وتوباغو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثماني وكالات أخرى للأمم المتحدة، وتسعى دوما إلى تعزيز التآزر بين أنشطة تلك الوكالات والخطط الإنمائية الوطنية. وتقوم حاليا باستعراض فعالية عمليات الأمم المتحدة، بغية تحسين التنسيق وتأمين أماكن عمل مشتركة للوكالات.

٥٤ - وقال المتحدث إن البلدان ذات الدخل المتوسط، مثل بلده، تواجه مجموعة من التحديات وتؤوي قرابة ثلاثة أرباع الفقراء في العالم. ويجب أن يستوفي جهاز الأمم المتحدة الإنمائي احتياجات تلك البلدان، مع مراعاة ما بها من تحديات هيكلية. وتستدعي جوانب الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية الاهتمام أيضا. وتؤدي لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية دورا حيويا في كفالة أن تكون المساعدة ذات طبيعة ونوعية مناسبة. ويتعين تخصيص خبرات الموظفين على نحو يتناسب قدر الإمكان مع الاحتياجات الخاصة بكل بلد.

٥٥ - وينبغي أن كفل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات التوازن بين تقييم الإجراءات المتخذة حتى الآن والنظرة المستقبلية إلى التحديات المستجدة.

٥٦ - **السيد راشميانتو** (إندونيسيا): قال إن الاستعراض الرباعي السنوات ينبغي أن يوفير التوجيه الاستراتيجي من أجل تحسين تقديم المساعدة على جميع المستويات في ضوء الحقائق الاقتصادية الناشئة. وينبغي أن تكون الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة مكملة للجهود الوطنية. ويتعين أن تستجيب بطريقة تتناسب مع الاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء ومع أولوياتها واستراتيجياتها. وينبغي أن تستهدف تعزيز القدرات الوطنية، وأن يقاس تأثيرها ويقيّم بشكل مستمر.

٥٧ - ويتعين أن يعكس أداء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المشهد المتغير للتعاون الإنمائي الدولي. وعلى وجه الخصوص، اكتسب توازن التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين أهمية جديدة في وضوء تزايد أهمية دور البلدان النامية. وينبغي ان يحصل نظام المنسقين المقيمين على دعم مؤسسي ومالي، لكن يتعين خفض تكاليف المعاملات الناجمة عن أنشطة التنسيق. وينبغي تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريعها.

٥٨ - ويحتاج جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى موارد مناسبة وقابلة للاستدامة والتنبؤ كي يستجيب على نحو أفضل للاحتياجات المتنامية للدول الأعضاء. ولذا يتعين أن تفي البلدان التقدمة النمو بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الضروري وجود مزيد من الحوافز للتبرعات التي تقدم لتمويل الأنشطة التنفيذية، وينبغي تشجيع توسيع نطاق الجهود وتنويع قاعدة المانحين. ويتعين أن يكون التمويل غير الأساسي أكثر مرونة واتساقا مع الأولويات الوطنية. ويتبغي تطوير شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل إيجاد طرائق بديلة لتمويل التنمية، ولا سيما من الاقتصادات الناشئة.

٥٩ - **السيد مانونغي** (جمهورية تترانيا المتحدة) قال إنه يتعين التفاوض بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات على أساس الواقع المعاش عوضا عن مساومات الدول الأعضاء، نظرا للاضطرابات الاقتصادية السائدة وانخفاض المساعدة الإنمائية. وأضاف أن حكومته أطلقت مشروعا تجريبيا، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل تحديد جوانب تعاونها مع ٢٠ كيانا من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٦٠ - وسيتزامن الاستعراض الرباعي السنوات مع انتهاء المرحلة التجريبية لمبادرة ''توحيد الأداء''. ويأمل وفده في أن تستمر نتائج التقييم المستقل لتلك العملية في توفير الاستنارة للاستعراض. ومن الواضح أن البلدان التي نفذت فيها برامج رائدة ترغب في الاحتفاظ بنموذج ''توحيد الأداء''، الذي اعتمدته دول أخرى منذ نشوئه في عام ٢٠٠٧. وسيكون من المؤسف ألاّ يأخذ الاستعراض اختيارها بعين الاعتبار. وينبغي تعزيز نظام المنسقين المقيمين، كما ينبغي تعزيز الملكية الوطنية لبرامج التنمية وقيادتها. ويتعين استنساخ التقدم المحرز على الصعيد القطري في المقر.

٦١ - وينبغي أن يراعي تمويل الأنشطة التنفيذية خصائصها الأساسية، التي تشمل في جملة أمور، طابعها العالمي والطوعي، وأنها منحة، بجانب حيادها وسمتها التعددية. وتشمل الضروريات أيضا المساءلة والشفافية والتركيز على النتائج. وقال المتحدث إن بلده أجرى مشاورات ناجحة في ضوء سياسته الوطنية ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أبرز التقييم المستقل تحت القيادة الوطنية لمبادرة ''توحيد الأداء'' الأمثلة الناجحة لمواءمة

ممارسات العمل. لكنه جذب الانتباه أيضا إلى ضرورة تحسين أساليب العمل. ويتعين بالمثل تحديد تفاصيل دور المنسق المقيم أثناء سير المفاوضات. وأخيرا، ينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة قادرة على تكييف نهجها ليتسق مع الاحتياجات والواقع والأولويات وطرائق التخطيط المتبعة في كل بلد، وأن يعمل في إطار مفهوم شامل ومتكامل للتنمية في ذات الوقت.

٦٢ - **السيد أوغونتوي** (نيجيريا): قال إن تقرير الأمين العام المعنون ''تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٠'' (A/67/94-E/2012/80) لفت الانتباه إلى اختلال التوازن المتزايد بين الموارد الأساسية غير المقيدة والتمويل غير الأساسي الشديد التجزئة. وكان تمويل الأنشطة التنفيذية غير قابل للتنبؤ وغير موثوق به وغير مستقر، وترتبت عليه آثار سلبية فيما يتعلق بالاتساق العام للبرامج والكفاءة وتكاليف المعاملات. وحث المتحدث المجتمع الدولي على مواصلة الالتزام بالمبادئ الأساسية التي تحكم تلك الأنشطة. ومن الضروري قيام شراكة عالمية معززة من أجل التنمية، بالاستناد إلى الملكية الوطنية والاعتماد الطوعي لنموذج مبادرة ''توحيد الأداء''، وإدماج الاحتياجات الوطنية والأولويات وطرائق التخطيط الخاصة بكل بلد. ويتعين إجراء إصلاحات شاملة لمؤسسات بريتون وودز، لتصبح أكثر شفافية وممارسة للتشاور وقدرة على الاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

٦٣ - ونظرا إلى أن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية قد حال دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حثت نيجيريا الدول المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب وتعزيز إمكانية وصول السلع والخدمات من البلدان النامية إلى الأسواق.

٦٤ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب تعبير عن التضامن والوحدة، وبه تتحدد الأهداف والطموحات المشتركة للبلدان النامية. وهو مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا له. وتتطلب مواصلة تعزيزه أن يتبنى المجتمع الدولي الإطار والمبادئ الواردة في توافق آراء ياموسوكرو. وأعرب المتحدث عن ترحيب وفده بالقرار الذي اتخذ مؤخرا بشأن إعادة تسمية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتصبح مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتعين الآن اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز قدرة ذلك المكتب ودمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها بشكل كامل.

٦٥ - وقال المتحدث إن بلده أقام علاقات بناءة مع عدد من كبريات الأسواق الناشئة، بغية تنويع اقتصاده الذي ظل يعتمد حتى الآن على النفط. وقد نفذ صندوق التعاون التقني التابع لنيجيريا، تحت إدارة مصرف التنمية الأفريقي، عدة مشاريع في أفريقيا. ولدى بلده أيضا هيئة أخرى للمساعدة التقنية، تقدم المساعدة إلى البلدان الأخرى في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وأخيرا، شاركت نيجيريا بنشاط في برنامج لتبادل المعارف العلمية والتقنية، جرت الاستفادة فيه من خبرة الباحثين الأفارقة، وطرحت من خلاله شراكات في مجال استخدام مرافق البحوث على نطاق البلدان الأفريقية.

٦٦ - **السيد دابيريه** (بوركينا فاسو): قال إنه يتعين تعزيز دور المنسقين المقيمين ودور إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل تعزيز عمليات التآزر القطرية، على الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على اتساق أنشطة الأمم المتحدة. وينبغي أيضا دمج الدروس المستفادة من النجاح النسبي لمبادرة ''توحيد الأداء'' في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات. وقد عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشة مثمرة شأن

الاستعراض، في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢.

٦٧ - وأحرز التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقدما ملموسا خلال السنوات الثلاث الماضية. وتتحسن باضطراد قدرة بلدان الجنوب على إدارة الشؤون السياسية والشؤون الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وتعزيز التجارة والاستثمار، لكن يتباين توزيع هذه المعارف فيما بينها. وساعد تقاسم أفضل الممارسات على معالجة التحديات الاقتصادية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وتستطيع الاقتصادات الناشئة القيام بدور أكبر في دعم جهود الاقتصادات الهشة في البلدان المنخفضة الدخل.

٦٨ - ولا يزال نقص الموارد يشكل العقبة الرئيسية أمام التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن هنا تأتي ضرورة تعزيز آليات التعاون الثلاثي من أجل دعم الأنشطة الإنمائية. لكن لا ينبغي أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ذريعة لتنصل بلدان الشمال من التزاماتها الدولية. وأعرب المتحدث عن ترحيب وفده بإعادة تسمية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتصبح مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعن أمله في أن يحصل المكتب على الموارد اللازمة.

٦٩- **السيد كيتشاديت** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات ينبغي أن يعالج اهتمامات واحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما أقل البلدان نموا ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي تعزيز أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، مع مراعاة السياسات والأولويات الوطنية. وينبغي أن يعزز الاستعراض الرباعي السنوات فعالية تلك الأنشطة وكفاءتها وتأثيرها، ويوفر موارد إضافية يمكن التنبؤ بها من أجل معالجة الخلل في التوازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي.

٧٠ - ويعكس التنفيذ الفعال لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تماسك وتناغم الأنشطة على الصعيد القطرى، التي تتمثل مهمتها الرئيسية في دعم البرامج الوطنية. وقال المتحدث إن حكومته ووكالات الأمم المتحدة المختصة تعكف على تنفيذ الدورة الثالثة من الإطار، ويتزامن ذلك مع تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية السابعة (٢٠١٢-٢٠١٥). وأضاف أن أهداف العمليتين مترابطة ترابطا وثيقا، ويتمثل هدفهما النهائي في كفالة خروج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. وتتيح تلك الشراكة لبلده إمكانية توجيه الدعم المقدم من الأمم المتحدة وتشكيله على نحو يعزز ملكيته للخطة الإنمائية. وسيصبح بلده، بمبادرة ذاتية من حكومته، من البلدان التي تطبق مبادرة ''توحيد الأداء'' من تلقاء نفسها، وهو يشجع على تعزيز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين.

٧١ - وتستغرق عملية التخطيط للإطار وقتا كثيرا، وينبغي أن تتاح للبلدان المرونة التي تكفل أن تتسم عملية التخطيط ونتائجها بالواقعية. ويهدف الإطار إلى خفض تكاليف المعاملات وتبسيط عبء عمل الوكالات وتمكين الحكومات من التعامل مع عملية مفردة للبرمجة والاستعراض والإبلاغ. بيد أن استمرار تحديد الوكالات للاحتياجات المطلوبة من المقر يعرقل تحقيق ذلك الهدف.

٧٢ - **السيد لكحل** (تونس): قال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات ينبغي أن يكون طموحا ويؤدي إلى تعزيز دور الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وينبغي أن تحتفظ الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة بسمتها العالمية والطوعية وبكونها منحة ومحايدة. ويتعين أن تكون قادرة على الاستجابة بمرونة لمتطلبات البلدان النامية، بناء على طلبها ووفقا لاحتياجاتها. وينبغي أن يكون لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي دور معزز في دعم الجهود الإنمائية الوطنية، بما في ذلك تيسير إمكانية الحصول على

التكنولوجيات الجديدة والتصدي للتحديات المزمنة والناشئة، مثل البطالة.

٧٣ - وتحتاج أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية إلى آليات فعالة تكفل توافر الأموال من حيث الكيف والكم، كي تستطيع أداء مهام ولايتها بالاتساق والكفاءة اللازمين. ولذا يلاحظ وفده مع القلق تناقص مجموع المساهمات المقدمة لجهاز الأمم المتحدة الانمائي وتزايد اختلال التوازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي. ويتعين على المانحين زيادة تبرعاتهم للميزانية العادية الأساسية وكفالة أن يكون التمويل الذي يقدمونه مستقرا وقابلا للتنبؤ وأن يتسم بالفعالية والكفاءة.

٧٤ - وينبغي أن يقر الاستعراض الرباعي السنوات بالاحتياجات الخاصة والمتنوعة للبلدان النامية، ويحترم الملكية الوطنية والسيادة والخصائص الثقافية. ويتعين الاعتراف بالخبرات الذاتية الخاصة لكل واحد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، وإدماجها بالكامل في الأنشطة التنفيذية. وينبغي تعزيز المشاورات التي تجريها أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع أصحاب المصلحة المعنيين، بقيادة الحكومات الوطنية، من أجل كفالة اتساق تخطيط الأمم المتحدة مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. ويتعين أن يبسِّط الاستعراض أدوات البرمجة على المستوى القطري، ويكفل تناغمها بغرض تعزيز المرونة وخفض تكاليف المعاملات للحكومات والشركاء الآخرين.

٧٥ - وتشهد تونس، منذ اندلاع الثورة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تحولات سياسية واقتصادية هامة، بدعم واسع النطاق من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. وأعرب المتحدث عن تقدير بلده العميق لذلك الدعم وتطلعه إلى تعزيز التعاون ونجاح الاصلاحات.

٧٦ - **السيد بريميو** (مراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): قال إن البرلمانيين يستطيعون أداء دور الشريك في التنمية على انفراد. فهم يجيزون ميزانيات التعاون الإنمائي، بما في ذلك الاعتمادات الخاصة بعمليات الأمم المتحدة، ويقومون برصد المساءلة نيابة عن المواطنين. ويتعاون الاتحاد البرلماني الدولي بشكل وثيق مع الأمم المتحدة من أجل إشراك البرلمانيين في العمل الميداني، وفي عمل منتدي التعاون الإنمائي، وفي عملية فعالية المعونة التي تقودها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعمل لجنة التوجيه التابعة للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، الحديثة النشأة.

٧٧ - ولتحسين فهم عمليات الأمم المتحدة الميدانية ومبادرة ''توحيد الأداء''، قام فريق استشاري معني بالشؤون البرلمانية، تابع للجنة شؤون الأمم المتحدة بالاتحاد البرلماني الدولي، بزيارة عدد من البلدان، حيث التقى بالمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة وممثلي الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. ووجد الفريق الاستشاري أن عمليات الأمم المتحدة الميدانية تتفاعل بالفعل بصورة مباشرة مع البرلمانات الوطنية على جميع المستويات وفي جميع المجالات. وأبرز الفريق ضرورة تقديم المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية إحاطات مستكملة منتظمة للبرلمانات الوطنية بشأن الصورة العامة لعمليات الأمم المتحدة في البلدان المعنية؛ وكفالة تقديم الدعوات للبرلمانيين لحضور استعراضات وتقييمات تلك العمليات؛ وتعيين منسقين للبرلمانات؛ وضع مبادئ توجيهية واضحة وموحدة بشأن كيفية التفاعل مع البرلمانات؛ وكفالة التنسيق العام لمساعدات الأمم المتحدة لدى البرلمانات. وستدعم تلك التدابير الملكية الوطنية وتعزز تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦١ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

٧٨ - وعلى الرغم من دور البرلمانات المحتمل في دعم الملكية الوطنية للتنمية، لا يزال تمويل تنمية القدرات مختلا بشكل غير متناسب أمام البرلمانات. ولذلك يتطلع الاتحاد إلى تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٧٩ - **السيدة ماينيتي (برنامج الأغذية العالمي):** قالت إن برنامج الأغذية العالمي يشارك في عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بدعم جهود الحكومات في مجال إدارة البرامج الغذائية. وعلى سبيل المثال، قام البرنامج، تحت قيادة وكالة التعاون البرازيلية وبدعم منها، بتأسيس مركز امتياز لمكافحة الجوع، تابع لبرنامج الأغذية العالمي، في مدينة برازيليا، في عام ٢٠١١. ونفذ البرنامج ١٦ زيارة بحثية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، علاوة على استقبال زيارات من الوزارات ذات المصلحة، مما شجع على قيام حوار بين بلدان الجنوب بشان السياسات وبناء شبكات النظراء الإقليمية.

٨٠ - وقام البرنامج أيضا بتيسير التعاون بين شيلي وغواتيمالا وهندوراس، بغرض وضع خطة عمل مشتركة بشأن الأمن الغذائي والتغذوي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وشارك البرنامج، بصحبة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وحكومتي البرازيل وموزامبيق، في مبادرة الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا، التي تهدف إلى زيادة دخل صغار المزارعين. وفي أحدث تطور، قام البرنامج بتنظيم زيارة لمسؤولين من السلطة الفلسطينية إلى مصر.

٨١ - وازدادت المساهمات المقدمة من الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند، إلى البلدان المستفيدة من برامج الوكالة، من ٨,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ما يزيد على ١٤٠ مليون دولار في عام ٢٠١١. واستمر تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الجمع بين المساهمات الغذائية من البلدان والالتزامات النقدية من الحكومات الشريكة. وعلى سبيل المثال، قدمت جنوب أفريقيا أموال لنقل وتوزيع أكثر من ٢٠٠ طن من السكر تبرعت بها كوبا لهايتي. ويعمل البرنامج مع جمهورية كوريا والصين من أجل قيام مبادرات أخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨٢ - **السيد عساف** (المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية): قال إن المجموعة تهدف إلى تنسيق العمل بين مختلف هيئات الأمم المتحدة فيما يتصل بالمعونة من أجل التجارة والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد ساعدت، من خلال تنسيق المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، على تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة. ونسقت المجموعة إجراءات تربط بين شواغل التجارة وسياسات العمالة والأمن الغذائي وبين المفاوضات التجارية والأهداف البيئية والسياسات الصناعية ودعم الصادرات والاستثمار. وتشارك اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في المجموعة بغرض كفالة أخذ المنظورات الإقليمية بعين الاعتبار. ويتيح العمل الجماعي لهيئات الأمم المتحدة إمكانية مواءمة أنشطتها مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٨٣ - وينبغي أن تصبح الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ القوة الدافعة لبرامج الأمم المتحدة المشتركة للمساعدة الإنمائية. وسيكون لدعم المانحين المقدم لتلك البرامج، وبخاصة من خلال الصناديق الاستئمانية التي تضم شركاء متعددين، أهمية حاسمة في تمكين وكالات الأمم المتحدة من تقديم مساعدة مستدامة وقابلة للتنبؤ وجيدة التوقيت.

٨٤ - **السيد الكاي** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال إن ولاية الدوحة المتفق عليها في الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد (TD/500/Add.1) أكدت مجددا أهمية

دور الأونكتاد كمركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية، والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وقد شدد الأونكتاد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وأنه جانب إيجابي للتعاون الدولي يمكِّن البلدان النامية من توسيع إمكاناتها التنموية والإنمائية. ولذلك طُلب إليه مواصلة بحوثه وبرنامجه للدعم التقني.

٨٥ - وعمل الأونكتاد بنشاط على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، منذ عقد الستينات في القرن الماضي، وهو بذلك في موقع فريد يمكنه من عكس صورة متوازنة وموثوق بها لتلك المسألة، من أجل تطوير القدرات الإنتاجية وتعزيز الاتساق في مجال المبادلات التجارية والمالية والتكنولوجية. وأضفى تأسيس وحدة التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي وسط البلدان النامية، التابعة للأونكتاد، في عام ٢٠٠٩، زخما جديدا على عمله في ذلك المجال. وتضمنت التقارير ذات الصلة التي أصدرها الأونكتاد، تقريره عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، لعام ٢٠١٠، المعنون ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية'' (UNCTAD/ALDC/AFRICA/2010)، وتقريره عن أقل البلدان نموا، لعام ٢٠١١ المعنون '' الدور الذي يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة'' (UNCTAD/LDC/2011)، وتقرير الاقتصاد الخلاق، لعام ٢٠١٠ (UNCTAD/DITC/TAB2010/3)، وتقريرا صدر مؤخرا عن صعود نجم الجنوب، يناقش التأثير المحتمل للبلدان الناشئة على النظام الدولي، والتحديات والفرص الناجمة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.